النشاط الاقتصادي والعسكري للصين في الشرق الأوسط ١٩٨٥ ــ ١٩٩٨ (دراسة في وثائق الجامعة العربية)

ا.م.د.علي حسين علي العلواني

جامعة الانبار – كلية التربية

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى اله وصحبه..... أما بعد

تناول الباحث في هذا الموضوع النشاط الصيني في منطقة الشرق الاوسط والذي ضم الدول العربية والإسلامية فضلاعن الكيان الصهيوني في أواخر القرن العشرين للفترة الممتدة من عام ١٩٨٥- ١٩٩٨ دراسة في وثائق الجامعة العربية ، ذلك النشاط الذي جاء كنتيجة طبيعية للعلاقات التي بدات بين الصين والمنطقة العربية منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وانتشار الحرير الصيني في البلاد. وكان طريق الحرير المعروف أول شاهد تأريخي على المبادلات الودية بين الصين و شعوب المنطقة ، وما لهذا الطريق من إسهام كبير في دفع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الشرق والغرب الى الامام .

أختار الباحث المدة أنفة الذكر كونها حافلة بالنشاط الاقتصادي والعسكري بين الصين ودول الشرق الأوسط ، ففي (٥ أب ١٩٨٥) وقعت الصين اتفاقا مع إيران حول التعاون النووي بين البلدين ، كما شهدت العام نفسه أول صفقة عسكرية علنية بين الصين والكيان الصهيوني . أما في السابع عشر من تموز من عام ١٩٩٨ فقد شهدت الصين إصلاحات مهمة في قطاع النفط ، حيث قامت بدمج ثلاث شركات صينية كبرى عاملة في قطاع الطاقة والبتروكيمياويات ، وأعلنت كذلك عن تأسيس شركتين عملاقتين للنفط و البتروكيماويات وهما SINOPEC و CNPC .

ولو استعرضنا إلى ما تعرضت إلية الصين والبلدان العربية من عدوان استعماري غربي في العصر الحديث لوجدنا أن هذا قد اثر سلبا على حجم التبادلات بين الطرفين ، وان العلاقات التقليدية قد انقطعت بينهما لمدة من الزمن . ولكن مع قيام دولة الصين الجديدة دخلت العلاقات الصينية- الشرق أوسطية عصرا جديدا وعادت العلاقات إلى طبيعتها السابقة وتعززت في مجالات الحياة كافة .

وخلال مدة الحرب الباردة والقطبية الثنائية تحجمت العلاقات بين الصين وعدد من دول المنطقة ولاسيما العربية منها ، ومع نهاية الحرب الباردة تغيرت الأوضاع الدولية و الإقليمية وبدأت صفحة جديدة لهذه العلاقات .

قسم الباحث هذه الدراسة إلى قسمين رئيسين هما :-

النشاط الاقتصادي للصين في الشرق الاوسط ، وتم التركيز فيه على صناعة النفط والتطور الحاصل في هذا القطاع و أثرة على المنطقة .

أما القسم الثاني فقد تحدث عن النشاط العسكري للصين في المنطقة لاسيما مع إيران والكيان الصهيوني ، وذلك لسعة التبادلات والعلاقات التي شهدها الجانب العسكري بين الصين وهذين الطرفين السياسيين ، والتي شملت مختلف أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية والسلاح النووي .

وضم البحث في نهايته خاتمة احتوت على أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث.

أولاً :- النشاط الاقتصادي

إن أي بحث يتناول العلاقات العربية - الصينية لابد وان يركز على نتائج هذه العلاقات ومنطلقاتها وآلياتها وتاريخها وآفاقها المستقبلية والتي يجب أن تساهم في تحقيق هدف جلي هو تعزيز النشاط الاقتصادي والتجاري والحضاري بين الجانبين ، من خلال أقامة قنوات راسخة للتعاون المشترك المثمر يتناسب وحجمهما، وان تكون منطلقا لتقارب اكبر بين المصالح العديدة لكلا الطرفين ولاسيما في ظل الأوضاع العالمية المستجدة والتي تتصف بالتعقيد والسرعة .

وان أية دراسة جديدة تتناول هذا الموضوع ، لا تتعدى ما احتوته الدراسات السابقة في هذا المجال ، فضلا عن مجالات التعاون القائمة حالياً بين كلا الطرفين .

ولو ذهبنا إلى صلب الموضوع لوجدنا انه لم يعد مجدياً جمع المعلومات وتقديمها واقتراح وسائل جديدة يمكن تطبيقها لإرساء أسس راسخة للتعاون الاقتصادي بين الصين والدول العربية ، فالوضع الحالي وما يتصف به من تطورات عالمية متسارعة شملت جميع المجالات وعلى مختلف الأصعدة ، اصبح ينذر بان التعاون الصيني - العربي في المجال الاقتصادي هو أمر عاجل ولا يمكن التباطؤ به طالما أن عامة الدول

في الوقت الراهن أصبحت تركز اهتماماتها على مصالحها العامة ومصالح مؤسساتها العاملة خصوصا الاقتصادية منها ، وبروز الدور الكبير للقطاع الخاص والشركات العالمية الكبرى .

ونظراً لما تقوم به الصين في الوقت الحاضر من تشجيع واضح للقطاع الخاص ، ومحاولة إعطائه دوراً بارزاً في النشاطات الاقتصادية ، كل هذا يجب أن يجذب الجهات الاقتصادية لكي تقوم بدورها للارتقاء بالتعاون القائم مع الحكومة الصينية إلى مستويات مهمة [١].

وللمتتبع للأحداث الأخيرة في الصين من عودة هونغ كونغ عام ١٩٧٧ ومكاو عام ١٩٩٩ لسيادتها وسيرها على طريق الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد شبة الحر وتجاوزها الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت آسيا أعطاها مكانه للبروز كقوه عظمى [٢].

ويمكن التركيز ضمن النشاط الاقتصادي على المحورين الآتيين :-

١ ـ صناعة النفط في الصين

لابد من إلقاء نظرة موجزة على صناعة النفط في جمهورية الصين الشعبية ، فقد بدأت صناعة النفط في الصين بداية ضعيفة في نهاية الأربعينات ، وبعد وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة في بكين عام ١٩٤٩ حرص الحزب على تنمية هذه الصناعة مستنداً على تجربة وتكنولوجيا روسية ، وبعد ثلاثين عاماً من العمل قفز الإنتاج النفطي في الصين من (٢٤٠٠) برميل يومياً عام ١٩٤٩ إلى (٢) مليون برميل في اليوم عام ١٩٧٨ ، لتصبح الصين واحدة من المنتجين الرئيسيين في العالم [٣].

وقد ظلت الصين حتى عام ١٩٩٣ واحدة من الدول المصدرة للنفط وعندما حدث تحول كبير في البنية الاقتصادية والصناعية في البلاد نتيجة للتوسع الاقتصادي ونمو الصناعات والزيادة الكبيرة في الطلب على محروقات النقل بعد اكثر من عقد ونصف من النمو الاقتصادي السريع حيث شهدت أعوام ١٩٩٠-١٩٩٣ نسبة نمو اقتصادي عالية وصلت إلى ١٣% وهكذا تحولت الصين بحلول عام ١٩٩٤ من بلد مصدر للنفط إلى بلد مستورد لهذه السلعة الاستراتيجية [٤].

ومع عجز الصين عن تطوير حقولها و إنتاجها ليتناسب مع حجم الاستهلال الجديد قفز استيراد الصين من النفط إلى (٣)ملايين طن من النفط عام ١٩٩٤ ، وفي عام ١٩٩٦قفز إلى (٢٢.٦) مليون طن ووصل في عام ١٩٩٧ إلى (٣٤) مليون طن [٥].

وقد استوردت الصين معظم نفطها لعام ١٩٩٧ من سلطنة عُمان ، ففي ٤ شباط من العام نفسه استوردت الصين (١.١٩) مليون طن من السلطنة ، ثم تليها انغولا حيث استوردت منها في أواخر عام ١٩٩٧ ما يقارب (١) مليون طن ، أما المملكة العربية السعودية فقد استوردت منها الصين ايضا في العام نفسه (١.٢٠) مليون طن ، اما إيران فقد استوردت منها (١.١٢)مليون طن [٦].

في حين تشير دراسة أجرتها شركة (شل) إلى أن الصين سوف تستورد ما بين (٧ - ٨) مليون برميل يومياً بحلول الألفية الثالثة ، علماً بان الصين تمتلك حوالي (٢٠) مجمع بتروكيمياوي قادر على تصفية (٤.٢)مليون برميل من النفط يومياً [٧].

وعلى الرغم من أن الصين تأتي في المرتبة الخامسة في قائمة كبريات الدول المنتجة ، إلا أن مستوى إنتاجها من النفط ظل خلال السنوات الماضية متأرجحاً لاسيما وان إنتاج حقولها النفطية ظل غير مستقر كما تحيط الكثير من الشكوك بالاحتياطي المؤكد في حوض (تاريمو) في غرب الصين حيث أشارت الصين إلى أن احتياطيها المؤكد في هذا الحوض يقدر بـ (٣٠٠) مليون طن من النفط الخام . لكن بعد فتح خمس مناطق للتنقيب في هذا الحوض للشركات الأجنبية في عام ١٩٩٣ ، فان معظم عمليات التنقيب في تلك الصحراء القاحلة لم تتكلل بالنجاح كما كان متوقعاً ، وتشير تقديرات شركات أجنبية إلى أن احتياطي الحوض يقدر بحوالي (٣٠) مليون طن فقط [٨].

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الصين لتعزيز الإنتاج وإعلانها المستمر عن اكتشاف حقول جديدة ، فأن إنتاج الصين من النفط لم يتجاوز(١٦٠) مليون طن في أواخر نيسان ١٩٩٩، وكانت الصين قد سجلت في المدة الممتدة من عام (١٩٩١ إلى عام ١٩٩٦) زيادة في الإنتاج قفزت من (١٣٧) مليون طن نهاية عام ١٩٩١ إلى(١٤١) مليون طن عام ١٩٩٦، أي ما يعادل (٣.١٤) مليون برميل يومياً [٩].

وفي محاولة جادة من الحكومة الصينية لتحسين أداء شركاتها العاملة في قطاع النفط قامت في ١٧ تموز ١٩٩٨ بأجراء إصلاحات مهمة منها دمج ثلاث شركات صينية كبرى عامله في قطاع الطاقة و البتروكيمياويات ، و أعلانها عن تشكيل شركتين عملاقتين للنفط والبتروكيمياويات والغاز وهما :

- شركة النفط الوطنية الصينية (CNPC) وتبلغ أصولها (٥٧.٨) بليون دولار أمريكي .
- الشركة الصينية للبتروكيمياويات (SINOPEC) وتبلغ أصولها (٤٦) بليون دولار أمريكي [١٠].

لكن مع تأرجح أسعار النفط والطلب المتزايد عليه في الصين و الضغط المستمر على ميزان المدفوعات الصينية بسبب شراء النفط من الخارج، قامت الحكومة الصينية بخطوات مدروسة لحل مشكلة الطاقة في البلاد ، فعلى الصعيد الداخلي قامت في عام ١٩٨٢وعام ١٩٨٥ على التوالي بفتح قطاع الطاقة أمام الشركات والمستثمرين الأجانب (للحقول البرية والبحرية) وقد وصلت العقود التي تم توقيعها مع الشركات الأجنبية في قطاع الحقول البحرية بحلول عام

١٩٩٨ إلى (١٢٦) عقداً بقيمة (٥.٣٨) بليون دولار أمريكي مع (٦٧) شركة من (١٨) دوله و إقليم ، اما في قطاع الحقول البرية فقد وصلت العقود التي تم توقيعها لغاية عام ١٩٩٨ إلى (٧٣) عقداً نفطياً وبقيمة (١) بليون دولار أمريكي [١١].

هذا على الصعيد الداخلي ، أما على الصعيد الخارجي فقد نشطت الصين في تامين مصادر جديدة للطاقة في الخارج ، حيث أخذت الشركات الصينية الكبرى وفي مقدمتها CNPC تنشط في البحث في عدد من أنحاء العالم عن صفقات واستثمارات في مجال النفط واستكشاف وتنقيب وتطوير حقول منتجة، وقد أنفقت (CNPC) لهذا الغرض أكثر من (٩) مليار دولار أمريكي وذلك للحصول على امتيازات بترولية في السودان ، وفنزويلا، والعراق ، وكازاخستان ، وبيرو، وكندا ، وتايلاند ، وبابونيو غينيا . كما خططت لأنفاق (١٢.٥) مليار دولار أمريكي لمد أربعة خطوط أنابيب غاز ونفط يبلغ طولها (١٣٥٠٠)كم من جمهوريات أسيا الوسطى وروسيا إلى الصين ، وهذا ما أشارت إلية الدراسات الحديثة [١٢].

يمكننا بعد الحديث عن صناعة النفط في الصين وعلاقاتها النفطية مع بعض الدول العربية وغير العربية ، أن نتحدث بشيء من التفصيل عن العلاقات الصينية - العربية في مجال النفط .

اولا :- العلاقات الصينية – العربية في مجال الصناعة النفطية :-

يمكن البدا بالبحث في هذه العلاقات بعد عام ١٩٩٣، حيث شهدت هذه المدة ولادة حقبة جديدة عندما زار نائب رئيس مجلس الدولة الصيني (لي لانغ لنغ) وكان وزيراً للتجارة آنذاك منطقة الخليج في تموز ١٩٩٣، وأسفرت زيارته هذه عن توقيع عدد من الاتفاقيات تقوم على ضوئها المملكة العربية السعودية بتزويد الصين ب(٣.٥) مليون طن من النفط الخام سنوياً وابتداءاً من عام ١٩٩٥ ، وأعلن في الوقت نفسه وزير التجارة الصيني بأن بلادة سوف تستورد (١٠٠) ألف برميل من النفط الخام يومياً من الكويت والإمارات [١٣]. وكانت الصين قد وقعت اتفاقية مماثلة خلال هذه الجولة مع دولة الإمارات العربية المتحدة لتوريد (١.٥) مليون طن من النفط وكميات من الأسمدة من دولة الكويت ودولة قطر . الأمر الذي رفع واردات الصين من النفط الخام العربي بنهاية عام ١٩٩٣ إلى (٧.٢١١) ملايين طن أي حوالي ٤٦% من إجمالي واردات النفط في ذلك العام [١٤].

وقد بدأت الصين منذ عام ١٩٩٥ تستورد كميات كبيرة من النفط العربي ، حيث استوردت عام ١٩٩٥ نفطاً بقيمة (٤٦٠.٣) مليار دولار بزيادة قدرها ٤٤.٦% من النفط المستورد في عام ١٩٩٤ ، وجاء معظمة من سلطنة عُمان واليمن ، وتحتل عُمان واليمن المرتبة الثانية والثالثة بعد المملكة العربية السعودية في حجم استيراد النفط الصيني في المنطقة [١٥].

ومع تزايد اعتماد الصين على نفط الخليج ، الا انها حاولت أن تجد لهاموطئ قدم بين دول المنطقة في قطاعي النفط والتنقيب، وعلى ما يبدو أن الكويت والمملكة العربية السعودية كانتا هدفاً في هذين القطاعين [١٦].

فعلى صعيد التعاون الكويتي – الصيني في هذا المجال ، فقد وقعت مؤسسة النفط الصينية في تموز من عام ١٩٩٥ عقداً مع الكويت قيمته (٤٠٠) مليون دولار لبناء منشأت نفطية في الكويت، كما حازت شركة النفط في (شنغلي بشاندونغ) على عقد لبناء مشروع آخر في الكويت ، و ذلك في أب من العام نفسه.

كما قامت الصين بتصدير معدات تنقيب محلية الصنع إلى الكويت قيمتها حوالي(٣٩) مليون دولار أمريكي ، وكذلك وقعت الكويت في ٤ أيلول ١٩٩٥ اتفاقية مع شركة الصين للهندسة الملاحية قيمتها (٦٠) مليون دولار لأعادة إصلاح أرصفة في الكويت وأعادة بناء معمل الاحمدي لتكرير النفط [١٧] . كما شاركت في بناء ميناء نفطي كويتي في أواخر عام ١٩٩٥ ، وأصبحت بعض الشركات الكويتية شريكاً في التنقيب عن النفط والغاز لاستغلال حقول جديدة في الصين ، مثل شركة الكويت للتنقيب عن النفط خارج البلاد (KUFPCC) التابعة لشركة الكويت العامة للنفط التي اشتركت في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي واستغلالها في بحر الصين الجنوبي . وقد بدأ حقل الغاز الطبيعي في مدينة (ياتشنغ) في مقاطعة (هاينان) في ١ كانون الثاني ١٩٩٦ العمل فيه عن طريق شركة الكويت للتنقيب لغرض الاستثمار والتطوير خارج البلاد مع شركة أمريكية والشركة الوطنية الصينية للنفط البحري ، ويعد هذا الحقل أول مشروع كبير بالتعاون مع الدول الأجنبية بعد ان بدأت الصين العمل في مجال استغلال النفط والغاز الطبيعي في البحر [١٨].

أما على صعيد التعاون الصيني - السعودي في قطاع النفط والبتر وكيمياويات نلاحظ أن الصين أولت اهتماماً شديداً لعلاقاتها مع المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٩٣ ، كما لم يكن الاهتمام السعودي بسوق الصين قليلاً فقد ترأس وزير التجارة السعودي في شباط ١٩٩٤ وفداً ضم عدداً كبيراً من المستثمرين السعوديين للبحث عن فرص لتسويق البتر وكيمياويات السعودي إلى الصين [١٩]. لذلك وقعت شركة الصين لاستيراد وتصدير التكنولوجيا اتفاقاً مع مجموعة بن لادن السعودية وذلك في ٣ آذار ١٩٩٤ لإنشاء مصنع للسماد باستثمار مشترك صيني - سعودي في منطقة الجبيل الصناعية في السعودية ويحتل الاستثمار الصيني في هذا المشروع نسبة ٤٩% [٢٠]. واستوردت الصين في أوائل نيسان ١٩٩٤ (٣٠٠) آلف طن من النفط الخام السعودي و(٤٤٠) آلف طن من اليوريا السعودية ، وبذلك يرتفع استهلاك الصين من النفط العربي ليصل عام ١٩٩٥الى ٥٠% من جملة الاستيراد الصيني الكلي من النفط الخام وبهذا تكون الصين قد لحقت باليابان كأحد المستوردين الرئيسيين للنفط العربي [٢١].

وذكرت مصادر غربية في قطاع النفط في أيار ١٩٩٦ أن ارامكو السعودية اشتركت في مشروعين لبناء مصفاتين في الصين برأسمال مشترك ، الأول بين شركة ارامكو السعودية وشركة سونغ يونغ الكورية الجنوبية التي تمتلك ارامكو ٣٠% من أسهمها وشركة (سينوكم) الصينية لبناء مصفاة في مدينة شنداو في محافظة شاندونغ الصينية تتراوح طاقتها بين (٢٠٠)و(٣٠٠) آلف برميل يومياً على أن تستخدم النفط السعودي . أما الثاني فبين شركة ارامكو السعودي وشركة (سينوكم) الصينية لبناء مصفاة في محافظة فوجيان الصينية بطاقة إنتاجية تصل إلي (٤٠٠) آلف برميل يومياً [٢٢].

شهد النصف الثاني من عام ١٩٩٧ نشاطاً صينياً مكثفاً لتأمين المزيد من إنتاج البلاد النفطية المستقبلية . فعلى صعيد العلاقات الصينية - السعودية شهدت زيارة المدير العام لمؤسسة (Sinopec) في ٧ حزيران ١٩٩٧ توقيع اتفاقية لزيادة حصة الصين من وارداتها من النفط السعودي ابتداءاً من النصف الثاني من عام ١٩٩٧ حيث كانت ارامكو تزود الصين بحوالي (٣٠) آلف برميل يومياً حتى تاريخ توقيع الاتفاقية الجديدة ، ألا أن الاتفاقية لم تحدد حجم الاستيراد اليومي الجديد من السعودية [٢٣] .

وفضلاً عن دول الخليج العربي التي أسست معها الصين علاقات في قطاع النفط ، فهنالك عددا أخر من الدول العربية مثل السودان واليمن ومصر وليبيا والعراق التي كانت لها علاقاتها مع الصين في قطاع النفط . حيث ان الاستثمارات الصينية في السودان اكبر من غيرها من الاستثمارات خارج الصين ، فقد فازت مؤسسة (CNPC) بـ ٤٠% من كونسورتيوم تطوير حقول النفط وخط الأنابيب وذلك في النصف الأول من عام ١٩٩٨ ، إذ أنفقت الصين اكثر من (٢) بليون دولار من نصيبها في الكونسورتيوم في تطوير حقل النفط في مربع (بهجليج) ومن ثم في مصفاة الخرطوم للنفط .وقد بدأت الصين في استيراد حصتها من النفط السوداني في النصف الثاني من عام ١٩٩٩، علماً أنها حصلت على حق التنقيب والإنتاج في حقول جديدة في السودان [٢٤].

أما العراق فقد وقعت الصين اتفاقية معه في أواسط حزيران عام ١٩٩٧ بخصوص حقل الأحدب ، برأسمال يتراوح بين (٣ - ٣.٥) بليون دولار ، وكان لشركة CNPC النصيب الأكبر من هذا الاتفاق [٢٥].

وبالنسبة إلى اليمن فهي الأخرى لديها تعاون نفطي مع الصين حيث بدأت الصين منذ عام ١٩٩٣ بشراء النفط اليمني عن طريق طرف ثالث عبر أسواق لندن وهذا ما يفسر الارتفاع الكبير في الميزان التجاري للأعوام ١٩٩٣و١٩٩٤ وعلى التوالي ٢٣٤.١٨٠.٠٠٠ و ٣٦٦.٠٨٠.٠٠٠ دولار أمريكي . كما أعلنت الصين أنها اشترت عام ١٩٩٥ حوالي ٢.٤٧٤.٠٠٠ طن من النفط الخام اليمني من السوق العالمي وبقيمة (٤٤٠) مليون دولار ليرتفع حجم الاستيراد الصيني من النفط الخام اليمني بعد أن بدأت الصين استيرادهُ من اليمن مباشرة عام ١٩٩٦ إلى ٣.٧٦٦.٠٠٠ طن بقيمة ٥٦٩ مليون دولار أمريكي . ومع بدأ شراء النفط اليمني في عام ١٩٩٣ أصبحت اليمن شريكاً تجارياً هاماً للصين في الشرق الأوسط بحجم تبادل تجاري وصل عام ١٩٩٦ إلى ٦٧٦.٥٥٩.٠٠٠ مليون دولار [٢٦].

وفضلاً عن السودان والعراق واليمن فأن الصين تستورد أيضاً كميات من النفط الليبي منذ أواسط آذار ١٩٩٨ وصلت إلى ٢.١٥١.٠٠٠ طن ، كما وقعت مع جمهورية مصر العربية مذكرة تفاهم للتنقيب عن النفط والغاز في أيلول ١٩٩٩ [٢٧].

وبالرغم من أن الصين تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية من حيث النفط والاستثمارات النفطية ، لكن من الملاحظ أن الصين في الوقت التي تحرص فيه بالبحث عن استثمار في قطاع النفط في المنطقة الا أنها لا تريد أن تتحمل أي قدر من المخاطر وتفضل أن تعمل في حقول مكتشفة وجاهزة وتتحاشى العمل في قطاع التنقيب غير المضمون حتى لا تتحمل أية خسائر محتملة . كما أنها تبحث عن كسب سريع ومضمون . وإذا ما أرادت الصين أن يكون لها وجود استثماري ناجح في المنطقة العربية فلا بد أن تعزز إمكانياتها التكنولوجية كما وتستعد لشروط المخاطرة المعروفة في قطاع النفط علماً أن الصين تحظى باحترام في المنطقة كما يسعى المسؤولون في كثير من الدول العربية لاستقطابها للاستثمار في هذا القطاع .

ثانياً:- العلاقات الصينية – العربية في المجال العسكري

أن الصين بإعلانها الدائم عن رغبتها في حل مشاكلها الإقليمية بالطرق السلمية وتقاربها مع الهند وروسيا وتأكيد علاقة حسن الجوار ، كل ذلك أدى إلى أن ينحصر اهتمامها بدور القوة العسكرية في تأدية وظيفة دفاعية إقليمية دون أن تمتد لتأخذ أبعاداً عالمية .

وعلى الرغم من أن الصين تمثل قوة نووية ، فأن الفكر الاستراتيجي الصيني لم يطور عقيدة عسكرية أو مذهباً قتالياً تربط من خلاله قوتها النووية بمصالح أمنها القومي على المستوى العالمي ، وذلك يؤهلها لاستخدام تلك القوة في التصدي لأنماط من المجابهات النووية كانت أم تقليدية خارج حدودها الإقليمية ، كما طورها الفكر الاستراتيجي الأمريكي أو الفكر الاستراتيجي السوفيتي سابقاً [٢٨].

ففي الوقت الذي جادل فيه الفكر الاستراتيجي الأمريكي على ضروب من المجابهات (كالحرب النووية الشاملة ، والقدرة على الرد بضربة انتقامية ،والقدرة على خوض حرب محدودة تدار بأسلحة نووية تكتيكية أو بأسلحة تقليدية ٠٠٠٠ الخ) بقي الفكر الاستراتيجي الصيني غير مكتمل الشروط أو غير واضح المعالم لمجادلة هذه الأنماط من المجابهات مع الولايات المتحدة الأمريكية . وربما يعود سبب ذلك إلى جملة من العوامل تأتي في مقدمتها أن أحد شروط

الارتقاء إلى مستوى القوى العظمى على الصعيد العالمي ، يفترض تفوقاً كمياً ونوعياً على مستوى التسلح النووي . فالقطبية الدولية تركن الى معيار القدرة النووية العسكرية والتي لاشك بأنها انعكاس لقاعدة الدولة الصناعية والتقدمية وقدراتها الاقتصادية والعلمية . وقدرات الصين النووية لم تكن قادرة على مجاراة القدرة النووية السوفيتية سابقاً ، ولا مجاراة القدرة النووية الأمريكية [٢٩].

وعلية فأن الصين ، كي تكون قوة نووية عظمى لها ثقل مؤثر في سياسات الردع النووي وكما كان علية الاتحاد السوفيتي سابقاً ، فأن الأمر يتطلب منها أن تزيد من قدراتها العسكرية النووية كماً ونوعاً إلى مستوى يؤهلها لان تكون قوة معادلة أو متكافئة مع الولايات المتحدة ، وان تطور سبل حمل أسلحتها التدميرية إلى أراضي الخصم وان تخرق دفاعاته الجوية وان تلحق به ضرراً جسيماً ، وألا فأن ردعها في ضوء قدراتها النووية المتاحة سيكون ردعاً محدوداً [٣٠].

وفي ضوء ما تقدم ، يمكن القول أن محدودية قدرات الصين في ميدان التسلح النووي لا تؤهلها لان تتبوأ مكانة القوة العظمى المتفوقة عسكرياً على الصعيد العالمي ، ولم يكن باستطاعتها أن تطرح نفسها كقوة بديلة للاتحاد السوفيتي (سابقاً) ومناظرة للولايات المتحدة الأمريكية .

وبعد هذا العرض الموجز عن أهمية القوة العسكرية الصينية على ضوء المتغيرات الدولية التي شهدتها السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، نستطيع التركيز على محورين أساسيين في هذا المجال :-

العلاقات العسكرية الصينية - الايرانية

لو تحدثنا عن العلاقات التسليحية مع إيران لوجدنا أنها بعد حربها مع العراق ، وما نجم عنها من خسائر كبيرة توجهت إيران منذ الثمانينات إلى الحصول على ما تحتاجه من أسلحة من دول أوربا الشرقية وكوريا والصين ، على الرغم من أن اغلب هذه الأسلحة غير متطورة . وبعد انتهاء الحرب في ٨ أب عام ١٩٨٨ بدأت إيران في تنفيذ برنامج شامل لاعادة بناء وتحديث قواتها المسلحة على نطاق واسع ، وكانت إيران قد كشفت عن تعاونها مع الصين ، خلال الحرب ، وحصلت على صواريخ (سكود - ب) ، وتعاونها مع الصين وكوريا الشمالية في تصنيع نماذج لصواريخ قصيرة المدى يتراوح مداها بين ٦٠ و ١٥٠ كم [٣١].

وعقب حرب (الخليج) في عام ١٩٩١ ازدادت قوة دفع برامج التسلح الإيرانية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وقامت بتكثيف تعاونها مع الصين حيث وقعت معها اتفاقاً تسليحياً في أب ١٩٩١ شمل : (٧٠) طائرة أف ٧ ، وأيضاً التعاون في مجالات تقنية المدفعية والصواريخ والطاقة النووية السلمية [٣٢] .

وفي ٧ شباط ١٩٩٢حصلت إيران على (١٤) طائرة نقل عسكرية (7-y) ، وبتاريخ ١٥ آذار ١٩٩٥ حصلت إيران أيضاً من الصين على عشرة زوارق دورية سريعة طراز (هودنغ-١٩) وعلى (٥٠) طائرة من نوع (قاصف ١) [٣٣].

وقد تركز التعاون مع الصين في نقل الخبرة لتصنيع الصواريخ قصيرة المدى وتطوير النوعيات الإيرانية مثل ((عقاب)) وأيضاً إنتاج صواريخ (سلك وورم) ، ففي ٩ نيسان ١٩٩٨ وقعت الحكومة الإيرانية مع حكومة الصين عقداً لانتاج صواريخ بعيدة المدى وتوفير المنظومات التقنية والجوانب الخاصة بالأنظمة الصاروخية الإيرانية (زلزال - شهاب) ، وقد تطور ذلك إلى تقنيات الصواريخ البالستية (سكود - ٩٣) [٣٤].

وهكذا تطورت العلاقات الإيرانية الصينية ، في حين مارست الولايات المتحدة الامريكية ضغوطها على الصين لتقليص تعاونها العسكري مع إيران خصوصا في مجال تقنيات الصواريخ أرض/ أرض متوسطة المدى ، بحجة الحفاظ على التوازن العسكري في الشرق الأوسط [٣٥] .

أما في المجال النووي كانت الصناعة النووية الصينيه في مرحلة التطور شأنها شأن الأسلحة التقليدية ، حيث واجهت الحكومة الصينية في هذا المجال العديد من المشكلات في تجهيز بعض مفاعلاتها وفي مواصلة تشغيلها فاتجهت الى استيراد (مضخات تدمير أساسية من ألمانيا - ووعاء المفاعل من اليابان)وهو لابد أن يترك أثرة على أية محاولات تصدير صينية للتقنية النووية ، علماً بأن الصين كانت قد انضمت عام ١٩٩٢ إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية [٣٦].

وعلى الرغم من ذلك ألا أن الصين ترى انه لا يمكن تجاهل الحقوق والمصالح العادلة لمختلف الدول خاصة النامية منها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم إلحاق ضرر بهذه المصالح بحجة منع انتشار الأسلحة النووية ، مع عدم القيام بمساعدة الدول الأخرى لتطوير أو صناعة أسلحة نووية ، ويحكم تصديرها للمواد النووية عدداً من المبادئ :

١- أن يكون ذلك للأغراض السلمية .
٢- قبول ضمان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورقابتها .
٣- عدم السماح بالنقل لدولة ثالثة من دون إذن الصين .
٤- حظر تصدير تقنية تخصيب اليورانيوم وانتاج الماء الثقيل وغير ذلك من التقنيات الحرجة[٣٧].

وفي إطار هذه السياسة شهد الشرق الأوسط تعاوناً نووياً صينياً مع دولة واحدة هي (إيران) حيث وقعت في ١٥ أب ١٩٨٥ اتفاقاً للتعاون النووي بين البلدين في بادرة عدم الاستجابة للضغوط الأمريكية . وعقب حرب الخليج قامت إيران بتكثيف التعاون النووي مع روسيا والصين ،حيث وقعت مع الصين في حزيران ١٩٩١ اتفاقاً لتوريد أجهزة للفصل

الكهرومغناطيسي ومفاعل تجريبية صغيرة . وفي العاشر من أيلول ١٩٩٢ اتفق الجانبان على بيع (٢) مفاعل صيني بطاقة إنتاجية (٢٠٠ - ٢٣٠) ميغا واط لكل منهما ، ألا أن الولايات المتحدة احتجت على ذلك ، الأمر الذي أدى إلى تأجيل الصفقة [٣٨].

وبعد تدهور علاقات الصين مع الولايات المتحدة الأمريكية اعلنت الحكومة الايرانية في ٨ تموز ١٩٩٤ عن توقيع اتفاقية مع الصين تحصل بموجبها إيران على مفاعل نووي بطاقة (٣٠٠) ميغا واط ، ويعتقد أن إيران دفعت ما بين (٨٠٠ - ٩٠٠) مليون دولار كجزء من تمويل العملية ، ومن ثم فقد بدأت الصين في نقل تقنية البحوث النووية إلى إيران [٣٩].

وقد أدى ذلك مرة أخرى إلى إثارة عدة قضايا خلافية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين ولاسيما ما تم من تعاون في مجال تقنية المفاعلات النووية والصواريخ ، على الرغم من أن الصين حاولت استمرار تعاونها مع إيران من منطلق أن ذلك لا يخرج عن المجال السلمي ، ولا عن الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها ، لكن بعد ذلك أوقفت تعاونها النووي مع إيران .والذي تأكد إثر زيارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون للصين في عام ١٩٩٨ والتي كانت من ضمن نتائجها الاتفاق على منع تصدير المعدات والتقنية النووية إلى إيران [٤٠].

العلاقات العسكرية الصينية - الصهيونية :-

في مطلع الثمانينات دخلت علاقات الصين مع الكيان الصهيوني مرحلة جديدة لأول مرة منذ ظهور هذا الكيان . وقد تجسد ذلك بصورة واضحة في توسيع آفاق التعاون العسكري بين الجانبين وخرجت علاقتهما الثنائية وتعاونهما المشترك من دهاليز الخفاء السرية إلى حيز الوجود والعلانية ولاسيما في عام ١٩٨٥ الذي شهد أول صفقة علنية بينهما واصبح المجال العسكري والصفقات العسكرية القاعدة الصلبة التي شيد فوقها صرح العلاقات بين الصين والكيان الصهيوني في مختلف المجالات [٤١].

أن العلاقات الحقيقية بين الصين والكيان الصهيوني هي في الميدان العسكري ، فتقارير الصحافة العالمية عن بيع السلاح الصيني إلى هذا الكيان يمكن أن تملأ مجلداً ضخماً ، وعلى الرغم من ذلك يتجنب المعنيون بالقضية التحدث في هذا الموضوع أمام أي شخص . فقد كانت العلاقات العسكرية ولاتزال بمنزلة التربة الخصبة التي نبتت فيها البذور الأولية لنمو العلاقات بين هذين الطرفين ، ولاسيما إن المسؤولين الصينيين قد بهرتهم التكنولوجيا العسكرية الصهيونية عندما شاهدوا الطائرة العسكرية الصهيونية (الكفير) في معرض باريس ١٩٧٥، وفي معرض سنغافورة عام ١٩٨٦ . واقدمت الصين على خطوة إيجابية لتعزيز العلاقات العسكرية من خلال المعارض والأسواق الدولية ، ووجهت الدعوة إلى رئيس كلية السلاح الجوي (الصهيوني)لزيارة المعرض الذي أقيم في ٨ نيسان ١٩٨٦ في شنغهاي بالصين الشعبية [٤٢].

كانت لدى الصين كل المؤهلات التي جعلت منها عميلاً ممتازاً للصناعات الحربية الصهيونية ، وذلك لان الصين كانت تسعى سعياً حثيثاً لتحديث قواتها ووسائلها القتالية من دون أن تعتمد اعتماداً كلياً على القوتين العظمتين آنذاك وكذلك فأن الميزانية الصينية كانت تفرض قيوداً على شراء احدث الأسلحة التي تحتاجها ، إذ كان الكيان الصهيوني يعرض طائراته (الكفير) للبيع في حينه بمبلغ (٦.٥) مليون دولار في حين الطائرة الأمريكية (أف - ٥ تايجر)كان ثمنها يتراوح بين (١٠-١١) مليون دولار ، فظلاً عن احتياجات الصين الضخمة من قطع الغيار والمنتجات الدفاعية للأسلحة السوفيتية والغربية التي تملكها ، وذلك حتى تصل إلى مستوى الاعتماد الكلي على إنتاجها من الأسلحة ، وفي مثل تلك الظروف كان الكيان الصهيوني قادراً على تغطية الكثير من احتياجات الصين الدفاعية سواء بالنسبة إلى الأسلحة السوفيتية (حينذاك)والتي كانت تمتلك أعداداً كبيره منها من خلال الحروب التي خاضتها مع العرب او الأسلحة الغربية التي كانت تشكل عماد التسليح في الجيش الصهيوني [٤٣].

ومن الأسباب الأخرى التي ساعدت على توسيع نطاق التعاون العسكري بين الصين والكيان الصهيوني ، هي تغيير الاستراتيجية العسكري والتكتيكية داخل المؤسسة العسكرية الصينية التي كانت تلتزم بالنظرية الماوية وقوامها ((استراتيجية الحرب الشعبية)) والتي تعتمد على جيش ضخم ، إلى ((الاستراتيجية الدفاعية الحديثة)) في عهد (دينغ شيا وينغ) والتي تعتمد على القوة العسكرية الأصغر حجماً وتتميز بالتكنولوجيا المتقدمة والمهارة العسكرية الفائقة. وأنفقت الصين على ما يزيد (٢) مليار دولار منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى أيلول ١٩٩١ لاستيراد معدات حربية متقدمة لتحقيق التحول العسكري الصيني [٤٤].

وأعلنت الصين أن ميزانية الدفاع سوف تبلغ (٨٠.٧٥) مليار يوان أي حوالي (٩.٧) مليار دولار تقريباً في عام ١٩٩٧ . وتأتي هذه الزيادة في النفقات العسكرية في الصين بعد مطالبة جنرالات الجيش الصيني بتحديث الأسلحة وإدخال أسلحة ذات تكنولوجيا عالمية بهدف تمكين الصين من التفوق خلال الصراعات الإقليمية التي قد تنشب في المنطقة . لكن على الرغم من ذلك مازالت النفقات العسكرية الصينية اقل من النفقات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدول الغربية الأخرى [٤٥].

ألا أن للتطلع الصيني المستمر وجهود بكين الدؤوبة لجذب التكنولوجيا الغربية هما من أسباب تعزيز التعاون العسكري مع الكيان الصهيوني ، فقد فرضت الدول الغربية حظراً على تصدير التكنولوجيا المتقدمة إلى الصين خشية تطوير قدرتها العسكرية ولكي لا تصبح عامل تهديد في منطقة جنوب شرق

أسيا . لذلك شهد هذا التعاون تقدماً كبيراً في أواسط ١٩٩٧ والذي تركز على :-

١- تطوير تصنيع ونقل التقنية للطائرات المقاتلة والغواصات بخبرة صهيونية .

٢- التعاون في مجال تصنيع الصواريخ الباليستية من حيث المدى وأنواع الوقود وامكانيات التتبع .

٣- نقل الخبرة الصهيونية والتعاون في تطوير منظومات التسلح ذات التقنية المتقدمة خاصة بالنسبة لاستخدامات الليزر والذخائر الذكية [٤٦].

وقد أثمر ذلك عن عدد من مشروعات التعاون العسكري الرئيسية الآتية :-

٢- تعاون مشترك في ١٩ نيسان ١٩٩٧ لتصنيع طائرة مقاتلة صينية (أف -١٠) بالاستفادة من تقنية الطائرة (لافي) .

٣- تعاون مشترك في ٢٢ حزيران ١٩٩٨ لإنتاج طائرة مماثلة للطائرة الروسية (ميغ - ٢٩) ، (أف - سي١) بعد إدخال تعديلات صهيونية عليها .

قيام الكيان الصهيوني في تموز ١٩٩٨ بتسريب معلومات حول البرنامج الصهيوني - الأمريكي لانتاج سلاح مضاد للصواريخ (كاتيوشا) وهو ما اثارته الجهات الأمريكية المعنية .

قيام الكيان الصهيوني في عام ١٩٩٩ بتجهيز طائرة روسية (اليوشن ٧٦) لتحويلها إلى طائرة إنذار مبكر بقيمة (٢٥٠) مليون دولار وكذلك التعاون في تطوير نظام رادار (فالكون) .

ألغت السلطات الصهيونية في تموز عام ٢٠٠٠ صفقة طائرات (ألاواكس) مع الصين نتيجة الضغوط الأمريكية وقد أثار هذا ردود أفعال غاضبة في الصين اتجاه الضغوط الأمريكية [٤٧].

نخلص من ذلك أن العلاقات بين الصين والكيان الصهيوني من المنتظر أن تستمر في التطور لحاجة كل منهما للأخر ، وان كان هدفهما مختلف ، فأن كل ذلك يتم في غياب أية قدرة تنافسية عربية ، أو أية رؤية مستقبلية للتوازنات المنتظرة على المسرح الدولي والتي من المنتظر أن تكون الصين في مقدمتها .

الخـــاتمـــة

أن تعزيز العلاقات بين الصين والدول العربية والاسلامية في الشرق الأوسط فضلاً عن الكيان الصهيوني ، لابد وان تثمر عنها إيجابيات عديدة وكثيرة ، خصوصا وان الأوضاع الراهنة باتت تعتمد على الحسابات الاقتصادية ، التي أصبحت تتصدر ما عداها من حسابات وشؤون . ويمكن أن نستخلص مما تقدم ، أن إقامة علاقات متينة وراسخة بين البلدان العربية والاسلامية والكيان الصهيوني من جهة والصين من جهة أخرى يشكل دافعاً قوياً وللأسباب التالية :-

١- باتت الدول العربية والاسلامية بحاجة إلى دعم ومساندة حليف بارز وقوي فهذه الدول سواء كانت مجتمعه أو فرادا لم تحقق هذا الهدف لا في الماضي ولا في الوقت الحاضر وعلية فأن إمكانيات هذه الدول الاقتصادية الكبيرة وفي مقدمتها النفط يجب أن تكون حجر الزاوية للتوصل إلى هذا الهدف ، خدمة لمصالحها القومية المشروعة . وكون الصين إحدى هذه الدول وفقاً لمواقفها وخصوصيتها الحالية يمكن أن تكون الحليف المنشود في ظل الأوضاع الدولية الراهنة .

٢- تمثل الصين سوقاً عالمياً كبيراً ، وما زالت بحاجة إلى الاستيراد والتصدير لسد متطلبات السوق سواء أكان (السوق النفطي أم السوق العسكري) ، وتتفق جميع الآراء على هذا السبب للسير في تعزيز التعاون يبن الدول العربية و الإسلامية مع الصين .

٣- مازالت معدلات النمو في الناتج الوطني الصيني مستمرة في التصاعد بالرغم من كل ما تتحمله من تبعات المدة السابقة التي باتت عبئاً ثقيلاً عليها ، ألا أنها في الوقت نفسه ومن خلال تغلبها على الكثير من الأزمات التي مرت بها مؤخراً ، أعطت الانطباع على أنها قادرة على التقدم في مسيرتها الاقتصادية .

٤- أن دول الشرق الأوسط مجتمعه كطرف واحد مقابل الطرف الصيني هما مازالا يسيران في طريق الانفتاح والتحرر الاقتصادي وتحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص .

الهوامش :

١- ج.د.ع ، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية في مجلس السفراء العرب في بكين ، رقم التقرير ٢٢٢٤/٢/١ في ١٠ كانون الثاني ١٩٩٩ ، ص ١-٨ .

٢- ج.د.ع ، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية ، وثيقة رقم (٣٤) في ٥ كانون الثاني ١٩٩٩، ص٤.

٣- المصدر نفسه ، ص ٦-٧ .

٤- ج.د.ع ، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية في الأول من شباط عام ١٩٩٩، وثيقة رقم (٥) ، ص ١٠ .

٥- المصدر نفسه ، ص ١٠-١١ .

٦- ج.د.ع ، تقارير قدمتها الدول العربية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن واقع علاقاتها الاقتصادية مع الصين بتاريخ آذار ١٩٩٨ ، وثيقة رقم (٥٥) ، ص ١٢ .

٧- المصدر نفسه ،ص١٣.

٨- ج.د.ع ، تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية عن واقع العلاقات العربية - الصينية خلال فترة التسعينات بتاريخ ٥حزيران ١٩٩٨، وثيقة رقم (١١) ، ص١٣.

٩- ج.د.ع ، تقرير صادر عن شركة النفط الوطنية الصينية لعام ١٩٩٩ ، في ١١ أيار ١٩٩٩ ، وثيقة رقم (١٥) ، ص٨ .

١٠- المصدر نفسه ، ص٨-١٠ .

11-China Economic News,Oct. 23.2000

١٢- ج.د.ع ، تقرير بعنوان الشرق الأوسط واستراتيجية الأمن واختيار السياسات لطاقات بلادنا في الصين ، بقلم شوي هوي شي ، وترجمة إلى اللغة العربية المركز العربي للمعلومات في بكين / أيار ٢٠٠١ ، ص أ- د .

١٣- المعلومات الخاصة بالنشاط الصيني النفطي خارج الوطن العربي مستقاة من التقارير السنوية لشركة CNPC : ج.د.ع ، التقرير السنوي لشركة CNPC الصينية المقدم إلى المجلس الاقتصادي ، تقرير رقم (أ / ب / ٥٤١٤) في ٢٠٠٠/١/١ ، ص١-٥ .

١٤- المصدر نفسه ، ص٥ .

١٥- ج.د.ع ، نشرات سنوية تصدرها شركة Sinopec (المؤسسة الوطنية الصينية لصناعة النفط والكيمياويات) ، نسخة منها إلى المجلس الاقتصادي العربي (تقرير سري) ،١/١/ أ/ ب / ج - ٥١٤ ، ص١١١ .

١٦- المصدر نفسه ، ص١١٢.

١٧- المصدر نفسه ، ص١١٢-١١٣ .

١٨- ج.د.ع ، تقرير بعنوان الشرق الأوسط واستراتيجية الأمن واختيار السياسات لطاقات بلادنا في الصين ، المصدر السابق ، ص٦ - ١٠ .

١٩- المصدر نفسه ، ص ١٠ - ١١ .

٢٠- ج.د.ع ، نشرات سنوية تصدرها شركة Sinopec ، المصدر السابق ، ص ١١٢- ١١٣ .

٢١- المصدر نفسه ، ص ١١٣ .

22- South China Morning Post, Hong Kong. In June.9,1997

23- China Daily Business Weekly ,in Des.12,1998 .

٢٤- ج.د.ع ، تقارير تقدمها الدول العربية للجامعة العربية حول علاقاتها الاقتصادية مع الصين ، تقرير سري ، رقم ٢/١/ أ- ٤١٤ ، في ٢٠٠٠/٥/١، ص ١-٧ .

٢٥- المصدر نفسه ، ص ٧-٨ .

٢٦- المصدر نفسه ، ص ١٢ .

٢٧- ج.د.ع ، تقرير منشور في اللجنة الاقتصادية العربية - المجلس الاقتصادي (سري) الرقم ١-١-٣٢ /ع/٢٤٥ في ٢٠٠٠/٦/٤ ، ص.٢٤

٢٨- ج.د.ع ، تقرير منشور في اللجنة العسكرية لجامعة الدول العربية ع (القوة العسكرية الصينية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط) ، ت/أ-٣٥٣-ع/أ، في ١٥ كانون الثاني ١٩٩٥، ص .١١٥

٢٩- المصدر نفسه ، ت/ب -٣٥٤-ع/أ ،ص٢٠ .

30- The Military Balance , International Institute for Strategic Studies , 1996) ; P.44.-(London

31- South China Morning Post , Hong Kong . in May . 4,1999 .

32- Ibid ; in May . 4,1999 .

33- Ibid .

34- Ibid ; inOct .2,1999 .

35- Ibid .

٣٦- جريدة (الجيش الشعبي الصيني) ، العدد (١٣٤)،في ٢٣ اذار ٢٠٠١ .

٣٧- المصدر نفسه .

٣٨- تقرير السفارة العراقية في بكين ذو الرقم (٢٠٦) في ٢٠٠٠/٧/١٥،ص ٤٥-٤٧ .

٣٩- المصدر نفسه ، ص ٥٠-٥١.

٤٠- ج.د.ع ،بحث معد من قبل رئيس بعثة الجامعة العربية في بكين عام ١٩٩٦،(القاهرة ، ١٩٩٨) ، ص١١٥-١١٦.

٤١- جريدة (الأهرام) ، العدد (١٣٢) ، في نيسان ١٩٩٨ .

٤٢- ج.د.ع ، تقرير مرفوع إلى اللجنة العسكرية لجامعة الدول العربية عن (تطور صناعة السلاح في إسرائيل) ، (سري) ، الرقم (٣/١/ع) في ١ أيار ، ١٩٩٥، ص ٢٢٤ .

٤٣- المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

٤٤- المصدر نفسه ، ص ٢٢٦.

٤٥- المصدر نفسه ، تقرير (سري) ، الرقم ٣/١/ع ، في ١كانون الثاني ١٩٩٨ ،ص ١٨٥ .

٤٦- جريدة (الشرق الأوسط)، العدد (٧٦٤٠) ، في ٢٩ تشرين الأول ١٩٩٩ .

٤٧- ج.د.ع ، تقرير السفارة العراقية في بكين، المصدر السابق،ص ٧٥-٧٧.

المصادر والمراجع

أ- الوثائق المنشورة :-

١- تقارير صادرة عن السفارة العراقية في بكين للعام ٢٠٠٠ .

٢- تقارير صادرة عن اللجنة الاقتصادية لجامعة الدول العربية للعام ١٩٩٨-١٩٩٩-٢٠٠٠ .

٣- تقارير صادرة عن اللجنة العسكرية لجامعة الدول العربية للعام ١٩٩٥ .

٤- بحث معدمن قبل رئيس بعثة الجامعة العربية في بكين للعام ١٩٩٦ .

ب- الصحف العربية :-

١- جريدة (الأهرام) / ١٩٩٨.

٢- جريدة (الجيش الشعبي الصيني)/ ٢٠٠١.

٣- جريدة (الشرق الأوسط)/١٩٩٩.

ج- الكتب الأجنبية :-

1-The Military Balance , International Institute for Strategic Studies , (london , 1996) .

د- الصحف الأجنبية :-

1- China Daily - Business Weekly , Dec 1998 .

2- China Economic News , Oct 2000 .

3- South China Morning Post , Hong Kong , Jun - 1997- May - 1998 .